

<https://www.doi.org/10.31918/twejer.2033.20>

e-ISSN (2617-0752)

p-ISSN (2617-0744)



تحليل وقياس أثر الصراعات على اقتصادات دول الشرق الأوسط

للمدة (1990-2018) العراق أنموذجاً

د.الهام وحيد دحام

كلية القانون والعلوم السياسية والإدارة - جامعة سوران

Ilham.dahham@soran.edu.iq

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التأثيرات السالبة والموجبة للصراعات وتوضيح الآثار التي أحدثتها الصراعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن أهم فرضيات البحث هي أن نتحقق من التأثيرات السالبة والموجبة للصراعات على الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط التي شهدت الصراعات. والتحقق من مدى الدور الذي يلعبه الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الدولة في عملية التنمية بكل أوجهها، حيث اتبع البحث المنهج التحليلي والقياسي للتحقق من إثبات أو نفي الفرضيات. ومن ثم خرج البحث بنتائج من أهمها يمثل ناتج المعامل ذي الدلالة الإحصائية "الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي" تأثيراً سلبياً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام (٢٠١٥)، ومن ثم كانت أهم التوصيات زيادة الاستثمارات من أهم الأولويات في دول الشرق الأوسط من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ، ولتحقيق ذلك يستلزم تحويل الانفاق من الاستخدامات غير المنتجة إلى الاستثمار .

الكلمات الافتتاحية : الصراعات ، الآثار ، منطقة الشرق الأوسط ، النمو الاقتصادي .

تحليل وقياس اثر الصراعات على اقتصادات دول الشرق الأوسط

للمدة (1990-2018) العراق أنموذجاً

المقدمة :

مع اندلاع الثورات التي اجتاحت الدول العربية وما نتج عنها ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش " الإرهابي زادت ظاهرة الصراعات في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها من دول الشرق الأوسط ، مما ترتب عليه نتائج خطيرة تمثل بملايين الضحايا من البشر، وتفكك النسيج الاجتماعي وزيادة معدلات الفقر ونزوح السكان وانخفاض الانفاق على التعليم والصحة وانعدام الأمن وانخفاض معدلات الاستثمار وعجز في الموازنة العامة وغيرها من الآثار الاقتصادية السلبية.

فالصراعات لها آثار سلبية على التنمية بكل أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، حيث أنه بمجرد حدوث الصراع تتجه الدول بتسخير مواردها نحو شراء المعدات العسكرية على حساب النفقات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي انخفاض مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

مشكلة البحث :

أدت الصراعات إلى آثار اقتصادية خطيرة كانهخفاض مستوى الدخل وزيادة حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتردي مستوى الخدمات العامة وظهور مشكلة اللاجئين .

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التأثيرات السالبة والموجبة للصراعات وتوضيح الآثار التي أحدثتها الصراعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من خطورة النتائج المترتبة على الصراعات التي تتمثل بملايين الضحايا من البشر، وتفكك النسيج الاجتماعي وزيادة معدلات الفقر والمرض ونزوح السكان وانخفاض الانفاق على التعليم والصحة وزيادة الانفاق العسكري وغيرها من الآثار الاقتصادية السلبية .

فرضيات البحث :

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي معنوياً وإيجابياً بمعدل الانفاق الحكومي على الصحة .

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي معنوياً وإيجابياً بمعدل الانفاق الحكومي على التعليم .

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي سلبياً بمعدل التضخم .

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي معنوياً وإيجابياً بمعدل الاستثمار .

الدراسات السابقة :

دراسة (عطية، 2017) بعنوان " الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية(انموذج ثورات الربيع العربي) تهدف إلى ابراز أهمية الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية وبيان القوى المهمة بهذه المنطقة، وماهي دوافعها السياسية والاقتصادية والأمنية، كما يسلط الضوء على مكامن وأسباب الصراع الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط، ومن هي الدول الفاعلة في هذه المنطقة، ومحاولة وضع الحلول والمعالجات المناسبة لهذا الصراع الذي دمر البلد. وتوصلت الدراسة إلى إن منطقة الشرق الأوسط مثلت نقطة اهتمام القوى الإقليمية والدولية على حد سواء وهذا ما سيقبها لفترة قد تطول مركزاً للصراع العالمي وذلك للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية

والدينية والايديولوجية ومن المرجح أن تزداد حدة الصراع وذلك لوجود التغذية الداخلية والخارجية للصراع الدائر في دول الشرق الأوسط .

وهو ما يتفق مع موضوع البحث محل الدراسة في اظهار أهمية دول الشرق الأوسط وأسباب الصراع الحقيقية في هذه البلدان، إلا أن الباحث اكتفى ببيان الدوافع والأسباب وراء الصراعات في دول الشرق الأوسط ، ولم يتطرق إلى اثر الصراعات على متغيرات الاقتصاد القومي في تلك الدول.

١- دراسة (بو زيدي، 2015) بعنوان "التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014" ركزت هدفها على محاولة معالجة وتحليل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط وسوريا منذ عام (2010)، أي حاولت الدراسة فهم ما يحدث في سوريا من منظور التنافس الأمريكي الروسي وقد توصلت إلى نتيجة مفادها: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن سوريا هي قلب الشرق الأوسط ولا بد من السيطرة على هذا القلب من أجل إقامة نظام عالمي يبقياها في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها، كما أنها تدرك بأن من يسيطر على سوريا يمكنه إحكام قبضته على العراق وتركيا ومصر، والتي تشكل سوريا نقطة التقاء بينهم، ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيو-سياسية الثلاثة يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط، ومن ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على العالم .

هذه الدراسة اهتمت بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط عن طريق تقاسم السلطة وهي نفس الفكرة التي يحاول البحث الحالي تحليلها ولكن البحث الحالي سيكون أوسع لاستيعابه متغيرات لم يشير إليها الباحث في دراسته.

٢- دراسة (عبد اللاوي، 2017) بعنوان " أثر الحروب اللاتماثلية على الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط داعش نموذجا" هدفت الدراسة إلى تقديم مفهوم على حقيقة الصراع بشكل عام والاطلاع على حقيقة داعش بشكل خاص كما أنها تهدف إلى توضيح تأثيرات داعش في العراق وكيفية نشأته، وخلصت الدراسة إلى ضرورة التعاون الأمني مع دول الجوار الإقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية في ضرب شبكة داعش في العراق .

إلا أن الباحث في هذه الدراسة لم يغطي أو لم يتطرق إلى المساوئ الاقتصادية التي حدثت بعد دخول داعش.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

هدفت الدراسات السابقة التعرف على الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الأوسط واثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي) كدراسة (عطية 2017) والتعرف على التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط- دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014 كدراسة (بو زيدي 2015) أثر الحروب اللاتماثلية على الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط- داعش نموذجا كدراسة (عبد اللاوي 2017)، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تحليلها لأثر الصراعات على الدول .

أما البحث الحالي فقد هدف إلى تحليل الآثار الاقتصادية الناجمة عن الصراعات في دول الشرق الأوسط ، وقياس اثرها على اقتصاد العراق للمدة (1990-2018) .

هيكلية البحث :

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للصراعات .

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للصراعات في دول الشرق الأوسط .

المبحث الثالث: قياس أثر الصراعات على اقتصادات دول الشرق الأوسط .

الاستنتاجات .

التوصيات .

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للصراعات

تعد دول الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تعاني من الصراعات، فقد ازدادت حدة تلك الصراعات بعد ثورات الربيع العربي، وقد تفاعلت العوامل الداخلية مع الخارجية على زيادة الصراعات فمثلاً ما حصل في العراق من صراعات طائفية وحروب عسكرية ودخول تنظيم داعش كلها أمور أدت إلى زيادة حدة الصراعات في العراق. كذلك الأمر بالنسبة لبقية دول الشرق الأوسط، وعليه سيتناول البحث ما يلي:-

أولاً : مفهوم الصراعات

ظاهرة الصراع، ظاهرة معقدة ومتشابكة، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى النشأة الأولى للإنسان، وعرفت علاقاته في مستوياتها المختلفة فردية كانت أم جماعية، وفي أبعادها المختلفة نفسية كانت أم ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية [بنافي ; 2017، 1]، وتحدث الصراعات والنزاعات بين الدول، كما تحدث بين الأفراد، فالعلاقات الدولية ليست دائماً مستقرة وهادئة، وإنما هي علاقات بين السلام والحرب، فالصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، ويرتبط بالأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، وغالباً ما يقود إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين[نزال ; 2010، 7].

كما يشير إلى تنازع الإرادات الوطنية وهو ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي أهدافها وتطلعاتها وامكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية، تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة.[مقلد ; 1991، 223]

كما يشير الصراع إلى صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق اهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشراً أو غير مباشر سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً [بو زيدي ; 2015، 12] وتعود أسباب الصراع إلى

نوعين أساسيين هما: أسباب صراع حقيقية خفية لا يتم إعلانها، أو التعامل معها علناً، وإنما يعرفها فقط مشعل الصراع، وأسباب علنية يتذرع بها لنشوب الصراع ويتم استخدام الأسباب العلنية للتخفي بها والتستر خلفها [منطاوي ; 2015، 280].

ومن الجدير بالذكر ان كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم النزاع ومفهوم الصراع ويتم التعامل معه على أنه وجهين لعملة واحدة، لكن في الحقيقة هناك بعض النقاط البارزة التي توحى بعدم التطابق بينهما.

فالصراع صفة حتمية ملازمة للتغير الاجتماعي ناتج عن تنازع الإرادات والمواقف والقيم والمصالح والعقائد بين مجموعتين أو أكثر، وهو أعمق من النزاع إذ هو حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات فعادة ما يتمحور الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، بينما النزاع يمكن حله، والصراع أوسع لأنه يشمل بعداً أيديولوجياً أو دينياً أو عقائدياً التي تمتد لفترة طويلة مثل صراع الإسلام والغرب وما كان يعرف بصراع المعسكر الشرقي والغربي، بينما النزاع يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات. ويقع التداخل بين المصطلحين في حالة طول مدة النزاع أو لجوء أحد الأطراف إلى حل النزاع باستخدام العنف أو في حالة ما إذا انقلب الصراع الغامض إلى نزاع [زواوي; 2014، 17] .

فالأول يتناول خلافاً حاداً وتاريخياً حول منافع محددة مثل حدود، مياه، ثروات طبيعية بين دولتين، يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية وغالباً ما يكون النزاع بين الدول حول الحدود. ويتشعب النزاع أو يتقلص نظراً للتدخل الخارجي فيه. أما الثاني فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعباً أم دولة . ويمكن أن يكون الصراع على الحدود أو الثروات الطبيعية ولكن يتناول بعداً أيديولوجياً أو دينياً أو عقائدياً . والنزاع قابل للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف. بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع. وغالباً ما يستخدم المفهومين وكأنهما مفهوم واحد [حماد ; 1998، 27] .

مما سبق يمكن تعريف الصراع على أنه تناقض في المصالح بين طرفي النزاع (دولتين أو بين مجموعة من الدول ومنظمات) سواء كان هذا الصراع أو

التنازع سياسيا أم اقتصاديا أم مذهبيا أم حضاريا حول مصالح محددة، ويتم استخدام وسائل وأساليب ذات طابع عدائي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ممكن أن يكون وسيلة للتغيير الاجتماعي إذ يتوصل الطرفان إلى اتفاق يحقق التوافق والاستقرار بدلا من التصادم والصراع .

ونظرا لاتساع ظاهرة الصراع الدولي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية كان له الأثر الكبير في تأصيل ظاهرة الصراع وذلك بهدف تفسير ومعرفة أسباب الصراع ومحدداته، لغرض تقديم البدائل التي يمكن من خلالها التحكم بالصراع أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة به وتحديد أساليب التعامل معه.

وفي هذا الإطار فإن الجهود العلمية قد أسفرت عن وجود العديد من النظريات والتفسيرات لعل من أهمها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلافية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والاتصالات والنظم وغيرها من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومؤخراً إلخ [ضيف وزيدان ; 2016، 190] .

ثانياً: نظرية الصراعات

ظهرت نظرية الصراع عام (1950 و 1960) كحركة فكرية نقدية ضد النظرية الوظيفية التي تقترض وجود نسق اجتماعي ثقافي يعمل على حفظ توازن المجتمع . وقد انتقدت نظرية الصراع الوظيفية بكونها تغاضت عن صراع المصالح في المجتمع البشري، أو على الأقل النظر إليها كظواهر ثانوية، وتدعو نظرية الصراع إلى الأخذ بعين الاعتبار دور عامل القوة، والمصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة التي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي، إذ إن التحليل الوظيفي للمجتمع لم يأخذ هذا الأخير بنظر الاعتبار.

ويتفق القائلون بوجود صراع اجتماعي مع نظرية ماركس ولكن يختلف بعضهم معه حول أسباب الصراع، وقد تعرضت وظيفية بارسوتر واتباعه إلى نقد لاذع من قبل العديد من العلماء .

ويفترض منظور الصراع من وجهة نظر علماء الاجتماع أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة ، وليس من الضرورة أن يكون هذا الصراع عنيفاً، إذ يمكنه ان يأخذ شكل المفاوضات العمالية والسياسات الحزبية، والتنافس بين الجماعات الدينية على الأعضاء أو النزاع على الميزانية الفيدرالية .

وقد تفوق المنظور الوظيفي على علم الاجتماع في الولايات المتحدة حتى أواخر الستينيات عندما أصبح مدخل الصراع أكثر قدرة على الإقناع، فمع انتشار المشاكل الاجتماعية الناجمة عن النزاع عن الحقوق المدنية، والانقسام على الحرب في فيتنام، وظهور حركات التحرير النسائية، وأحداث الشغب الحضارية... إلخ، كل ذلك كان مؤيداً للدخول في الصراع، أي أن عالمنا الاجتماعي يتميز بالنضال المتواصل بين الجماعات المتنافسة. ويقبل علم الاجتماع حالياً نظرية الصراع كأحد الطرق الصحيحة للنظر في المجتمع [ضيف وزيدان ؛ 2016، 191].

ثالثاً: أنواع الصراعات

يمكن تصنيف الصراعات على المستوى الدولي إلى ثلاثة أنواع، وكالاتي [خبرو ؛ 2016، 177-178] :-

أ- **الصراع داخل الدول:** هو من أكثر أنواع الصراعات شيوعاً ويكون طرفها في العادة القوات المسلحة النظامية التابعة للحكومة وجماعات منظمة معارضة قد تكون مدنية في بعض الأحيان ومسلحة في أحيان أخرى داخل حدود الدولة، وغالباً ما تقوم الصراعات على مواقف متعارضة بسبب عوامل أثنية أو دينية أو أيديولوجية، وقد ازدادت الصراعات داخل الدول وتحولت لحروب حقيقية بمعدلات مرتفعة بعد نهاية الحرب الباردة، وقد تكون هذه الحروب في جانب منها بين جماعات مسلحة منظمة ضد حكوماتهم أو جماعات أخرى مع تكتيكات حرب العصابات، والتي من أبرزها التفجيرات وأخذ الرهائن وطرده السكان، ويكون من الصعب هنا تمييز المقاتل عن غيره، كما أن قوانين

الحرب غير واضحة الأمر الذي يؤدي إلى إيقاع أعداد هائلة من الضحايا المدنيين .

ب- **الصراع بين الدول:** يحدث بين دولتين عبر استخدام القوات المسلحة الخاصة لكلٍ منهما، عندما تحصل حالة من التعارض الشديد بين الدولتين، وعادة ما تكون التحركات العسكرية معلنة ومحددة الوجهة.

ت- **الصراعات الأهلية :** والتي تنشعب بين الجماعات المنظمة المحلية مستخدمة قوات عسكرية، ومستندة إلى خلافات متعلقة بمصادر عرقية أو أثنية .

ثالثاً : أهم الصراعات في دول الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط التي تسمى أيضاً في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمال أفريقيا من أهم المناطق التي تتنافس عليها الدول الكبرى، نتيجة لموقعها الاستراتيجي المهم وثرواتها الطبيعية وممراتها المائية مما جعلها عرضة للاضطرابات والتوترات بين فترة وأخرى وتتدلع فيها الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة. فقد شكلت منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية خاصة نقطة جذب استراتيجية للعديد من الدول التي هي في تنافس وصراع دائم على مصادر الطاقة [سرور; 2016، 1] .

وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار والصراع في دول الشرق الأوسط [جبريل ; 2016، 48] ، وهي:-

١. وجود دول ضعيفة إلى درجة انها مهددة بالانهيار أو نشوب صراعات داخلية عنيفة .

٢. وجود اطراف داخلية وخارجية على استعداد لتوظيف الصراعات لصالحها، مما يؤدي إلى إثارة حدة الصراعات الامر الذي يؤدي إلى دعم أطراف الصراع الداخلي من جهة وكسب النفوذ داخل المنطقة لأطراف الصراع الخارجي من جهة أخرى .

٣. وجود تيارات وقوى فوق إقليمية تمارس تأثيراً قوياً على المنطقة، إذ تتشابه دول المنطقة وتشارك بخصائص كالدين واللغة والتاريخ والثقافة. مما توفر مجاًلاً عابراً للحدود الوطنية بين الدول. وفي الوقت الذي يمكن لهذه الخصائص المشتركة بين دول المنطقة أن تمثل أساساً لتماسك وتضامن إقليمي فعّال، فإنها في مراحل عديدة وفرت آلية تستخدمها قوى إقليمية ودولية لزعة استقرارها الداخلي .

ولقد تطورات الصراعات في دول الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة ومرت بمجموعة من التغيرات الأمنية والسياسية منذ عام (2011) والتي تركت أثرها على مجمل الواقع العربي والمحيط الإقليمي عموماً، وتتمثل أهم الصراعات التي حصلت في دول الشرق الأوسط كما يلي :-

١-الصراع في العراق

لم يكن العراق بعيداً عن التغيرات التي اجتاحت المنطقة بل قد يكون من أول البلدان التي حصلت فيها لكن بطريقة مختلفة فبدلاً من أزمة وصراع داخلي ينتهي بتدخل أجنبي، بدا الامر معكوساً فقد بدأ باحتلال خارجي عام (2003) وصراع استمر لسنوات لينتهي إلى أزمات داخلية مع تدخل في إدارة هذا الصراع من جهات إقليمية ودولية متعددة. فضلاً عن احتلال ثلث الأراضي العراقية من قبل (داعش) ، وارتفاع وتيرة الأحزاب الطائفية وفساد إداري ومالي هذه المشاكل لم تكن وليدة اللحظة التي دخلت فيها الجيوش المحتلة إلى العراق، بل كانت نتيجة عوامل كثيرة وتاريخية ساعدت الدخول الأجنبي على كشفها قد تكون المشكلة الطائفية أو الدينية إحدى أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج الصراعات في البلد واستمرارها[سليمان ؛ 2017، 1] .

٢-الصراع في اليمن

ترجع أسباب وجذور الصراع في اليمن إلى أحداث الربيع العربي حيث اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات في اليمن منذ (2011) مطالبة بالحرية والعدالة

والكرامة الإنسانية. والتي انتهت بتفكك المؤسسة العسكرية اليمنية، وقد زادت حدة الصراع في اليمن إذ بات من الصعب على مؤسسات الدولة احتواء تداعياته.

ورغم استمرار الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة الانتقالية، إلا أن الغالبية حرصوا على استكمال هذه المرحلة والانتقال بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية في القضية الجنوبية وقضية صعدة وكذلك المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة والشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المدني.

إلا أن تمسك السلطة الانتقالية وبعض الأحزاب والقوى السياسية التي كان لها مصلحة في استمرار الفترة الانتقالية أدى إلى بروز الصراع السياسي على السلطة من جديد تمثل في تعيينات استناداً إلى الولاءات الضيقة وليس إلى المصلحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الصراع في المجتمع اليمني [عاطف; 2016، 51-53].

٣- الصراع في سوريا

ترجع بداية الصراع في سوريا إلى التحولات السياسية وموجة الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح الدول العربية منذ عام (2011).

إذ انطلقت الثورة باحتجاجات سلمية وبمطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية مشابهة لمطالب المحتجين في تونس ومصر، إلا أنها لم تلبث أن تحولت إلى صراع مسلح بامتدادات اقليمية ودولية [قيلان ; 2016، 65] إثر خروج مظاهرة في درعا قوبلت برد فعل قوي من الحكومة وهو ما أشعل فتيل الأزمة والتي امتدت إلى مختلف أنحاء سوريا موقعة آلاف القتلى والجرحى وتهجير الملايين.

وتدور المعارك، بين معارضة تنقسم إلى عدة جهات أغلبها اتجاهات ميول دينية تتلقى دعمها من أطراف اقليمية ودولية، وبين النظام الذي يدعم من قبل إيران إلى جانب فواعل غير دولية كحزب الله اللبناني وجماعات أخرى، ومن هنا

أخذت هذه الحرب طابعاً مذهيباً، أثرت مجرياتها على كثير من البلدان [بيدر وعبد الجبار؛ 2015، 172-173].

٤- الصراع في لبنان

لم يكن الصراع في لبنان سوى امتداد للصراعات الطائفية المتحدة التي امتدت منذ نشأة الجمهورية اللبنانية والتي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية جعلتها عرضة للاهتزازات، وقد أسهمت الأحداث في سوريا عام (2011) في كشف هشاشة الوضع الداخلي اللبناني بفصائله الطائفية والمذهبية، وأظهرت فشل النموذج الاقتصادي اللبناني في مواجهة التحديات بل وفي الوقاية من الأزمات.

فمنذ اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في عام (2005) والداخل اللبناني يشهد انقسامات عمودية ما بين قوى (8 و14) أثار طبعته ولا تزال تطبع المشهد السياسي الداخلي. فانقلبت توترات ومشاكل داخلية عنيفة بدءاً من أحداث (7 أيار 2018) في بيروت، إلى جولات قتال في طرابلس العاصمة الثانية في لبنان (تكررت بتقطع بين عامي 2008-2014) إلى اغتالات وغيرها من الأحداث.

ومما زاد من خطورة الأمر الحروب الدامية في المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية. هذه التناقضات والاختلافات جعلت لبنان بيئة هشة وغير محصنة في مواجهة أية أزمة، بل على العكس أصبحت بيئة هي بحد ذاتها منتجة للأزمات. ثوجت هذه الأزمات بالاستقالة الإجبارية لرئيس الحكومة سعد الحريري التي أعلنها من الرياض في (4 تشرين الثاني 2017) مما دفع مصرف لبنان للقيام بهندسات مالية كبّدت خزينة الدولة أكثر من (5) مليارات دولار في سبيل الحفاظ على سعر صرف ثابت لليرة اللبنانية. واتبع المصرف المركزي سياسة رفع معدلات الفوائد للإبقاء على الاستقرار النقدي مما زاد من أعباء كلفة الدّين العام، لأن الفوائد المرتفعة كانت عاملاً محبباً للاستثمارات، خاصة إذا أُضيف إليها غياب الاستقرار السياسي، ليصبح الاقتصاد والسياسة في علاقة تبادلية يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به [عمر؛ 2019، 2-6].

٥- الصراع في فلسطين

اكتسب الصراع الدائر على أرض فلسطين المحتلة خصوصية ميزته عن غيره من الصراعات حول العالم، فهو ليس امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أو عسكرية وحسب، بل إن الصراع الذي تحياه الأمة بدرجات متفاوتة مع العدو الصهيوني شكل صراعاً تداخلت فيه عوامل: التاريخ والدين والسياسة والثقافة والاقتصاد، والرؤية الحضارية للمنطقة العربية والإسلامية [المدلل وابو عامر ؛ 2013، 1] .

ونتيجة الأحداث بعد ثورات الربيع العربي، وخروج الحركات الجهادية المتطرفة- داعش. قامت إسرائيل تروج نفسها كحليف للدول العربية ، وتسعى لحل إقليمي بعيداً عن القضية الفلسطينية. وتعرض خدماتها الأمنية واللوجستية ضد إيران العدو المشترك مع الدول العربية ومواجهة الجماعات الجهادية، واتباع سياسة التطبيع ورفع العلاقات الدبلوماسية إلى أعلى المستويات، خاصة مع دول الخليج العربي. بعيداً عن إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي . أي تأجيل الصراع داخلياً وإقامة سلام خارجياً مع الدول العربية [قاعود ؛ 2017، 481] .

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للصراعات في دول الشرق الأوسط

شهدت دول الشرق الأوسط أشكالا متعددة من الصراعات المتكررة والعنيفة والتي أدت إلى تزايد انعدام الأمن وحدوث أعمال عنف وانخفاض الثقة وهو ما تجلّى في تراجع الاستثمار الأجنبي والمحلي وتدهور أداء القطاع المالي والقطاع الانتاجي ومن ثم التأثير سلباً على المعاملات الاقتصادية. لذا سيتناول هذا المبحث ما يلي:-

أولاً: تدهور معدلات النمو الاقتصادي

رغم تعرض دول الشرق الأوسط منذ بداية الألفية الثالثة لتطورات عدة أثرت على أدائها الاقتصادي إلا أن اقتصاداتها شهدت تحسناً نتيجة لتلاقي عوامل داخلية وخارجية بعضها مساند للنمو والبعض الآخر أثر سلباً على أداء النمو في عدد من الدول التي تعاني من الصراعات، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في بداية
٧٥٣
گؤفاری تویژمر/ بهرگی ٣ / ژماره ٣ / پاییزی ٢٠٢٠

عام (2018) إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، كما أثر إيجابياً تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية من خلال سياسات إصلاح المالية العامة عبر معالجة الدعم وتصحيح أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية وترشيد الانفاق والتحكم في العجوزات وتحسين مناخ الأعمال مما أدى إلى تنشيط الاستثمار وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية التي تأثر جزء منها أيضاً بزيادة الطلب العالمي على منتجاتها، وكمحصلة لتلك التطورات زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية ككل نحو (2.6%) في عام (2018) مقارنة بمعدل نمو بلغ (1.0%) عام (2017) [الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ; 2019، 27] .

فلقد سجل العراق انكماشاً أقل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو (1.0%-) في عام (2018) مقارنة بحوالي (3.8%-) عام (2017) نتيجةً للتحسن الطفيف في أسعار النفط، في حين تراجع النمو في فلسطين بسبب التطورات الداخلية والحصار الاقتصادي الذي يطبقه الاحتلال على مستوى ميزانية السلطة الفلسطينية ودخول المساعدات الإنمائية وعلى حركة البضائع، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في اليمن بنسبة (3.6%-) في عام (2018) وهي أقل مقارنة بحوالي (11.6%-) عام (2017) نتيجة للظروف الداخلية وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلد .

وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة بين اغلب دول الشرق الأوسط وتراوحت بين انكماشاً في اليمن بلغ (28.2%-) ونمو قدر نحو (39.0%) في سوريا . كما يتضح ذلك من الجدول (1) .

جدول(1)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في بعض دول الشرق الأوسط نسبة مئوية

الدول	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية بالأسعار الثابتة		معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	2017	2018	2018-2017
العراق	-3.8	-1.0	18.8
اليمن	-11.6	-3.6	-28.2
سوريا	-1.5	6.0	39.0
لبنان	0.6	1.9	5.0
فلسطين	3.1	0.9	-2.0

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2019، ص 28-29.

نستنتج مما سبق أن سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسات المالية التي تتبعها الدول في إدارة وتنظيم مجمل الفعاليات الاقتصادية تعد عاملاً مهماً في توجيه الانفاق نحو القطاعات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد، حيث نلاحظ ان كلاً من (العراق، سوريا، ولبنان) بدأت تخطو خطوات باتجاه رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة باليمن وفلسطين .

ثانياً: تراجع فعالية السياسة المالية والنقدية

تسببت الصراعات تراجعاً كبيراً في أداء السياستين المالية والنقدية في دول الشرق الأوسط ، حيث أدت هذه الصراعات إلى ارتفاع التضخم وضغوط على سعر الصرف. ففي العراق، وصل التضخم إلى ذروة تزيد عن (30%) خلال منتصف الألفين، وارتفع في ليبيا واليمن إلى أكثر من (15%) في عام (2011) نتيجة انهيار الامدادات من السلع والخدمات الحرجة فضلاً عن اللجوء بقوة إلى التمويل النقدي للميزانية [اديموس ; 2017، 21].

ومع تراجع معدلات الإنتاج وانكماش القاعدة الضريبية ودخول الاقتصاد مرحلة الركود تلجأ الدول في بعض الاحيان إلى الاقتراض من البنك المركزي أو الاصدار النقدي الجديد لمواجهة الابعاء المالية المتزايدة في فترة الصراعات مما

يؤدي إلى ارتفاع معدلات السيولة النقدية وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي زيادة معدلات التضخم [saitoti,george; 2009,p15].

ويتضح من الجدول (2) أدناه ارتفاع معدل التضخم في العراق بشكل طفيف نحو (0.4%) عام (2018) مقارنة بحوالي (37.0%) عام (2005) نتيجة للضغط على نمو الانفاق الحكومي والطلب المحلي. وبلغ معدل التضخم في اليمن حوالي (28.2%) عام (2018) بالمقارنة مع (4.6%) عام (2000) نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة. وارتفع معدل التضخم في لبنان حوالي (6.1%) عام (2018) بالمقارنة مع (-3.7%) عام (2015) نتيجة زيادة معدلات الضريبة غير المباشرة وارتفاع تكلفة الخدمات. وانكمش في فلسطين بنحو (-0.2%) .

جدول (2)

معدلات التضخم في بعض دول الشرق الأوسط للسنوات (2000 و 2005 و 2018) (نسب مئوية)

الدول	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018
العراق	5.0	37.0	2.9	2.2	1.4	0.6	0.2	0.4
اليمن	4.6	11.8	11.2	8.1	29.6	17.6	16.1	28.2
سوريا	-3.8	7.2	4.4	-13.3	38.0	47.3	19.4	9.8
لبنان	-0.4	-0.7	4.0	1.9	-3.7	-0.8	4.3	6.1
فلسطين	2.8	4.1	3.7	1.7	1.4	-0.2	0.2	-0.2

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019. صندوق النقد العربي. ابوظبي 2019

ص 30.

* معدل التضخم، المقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

وعليه يمكن للسياسات المناسبة أن تساعد في احتواء التضخم وتقلب سعر الصرف اللذين يؤديان إلى تفاقم الاثر السلبي الذي تتعرض له مستويات المعيشة. لذلك عادةً ما تكون ديناميكيات التضخم هذه مصحوبة بضغط خافضة قوية على

العملات المحلية، وهو ما تحاول السلطات المحلية مقاومتها من خلال تدخل قوي وتنظيم التدفقات العابرة للحدود.

ومن الواضح أن هذه القوى تفاعلت في سوريا: تتداول الليرة السورية رسمياً التي جرى تعويمها في عام (2013)، بعشر قيمتها مقابل الدولار الأمريكي قبل الحرب. وتشعر بلدان الجوار التي تستضيف اللاجئين بالضغط الاقتصادي أيضاً وأكثر البلدان تأثراً بشكل مباشر هي تركيا التي استقبلت أكثر من (3) ملايين لاجئ، وهو ما يعادل (4%) من سكانها في عام (2016)، ولبنان التي تستوعب مليون لاجئ تقريباً أو ما يعادل حوالي (17%) من سكانها، والأردن الذي شهد تدفق (690) ألف شخص أو ما يعادل (7%) من سكانه [اديموس ; 2017، 21].

يتضح مما سبق تراجع أداء السياسات المالية والنقدية في دول الشرق الأوسط نتيجة زيادة حدة الصراعات واستمرارها، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بظهور حالة من التضخم والذي يعد سبباً رئيسياً في تخفيض حجم الادخار الوطني وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلد .

ثالثاً: زيادة الانفاق العسكري

تعد دول الشرق الأوسط من أكثر الدول في العالم انفاقاً على التسليح، وبالتالي فهي تعتبر سوق استراتيجية لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها من طرف الدول الكبرى، ويمكن ارجاع ارتفاع الطلب على السلاح وزيادة نسب الانفاق عليه إلى عدة عوامل رئيسية، لعل أبرزها أن هذه المنطقة غير مستقرة منذ الحرب الباردة فقد شهدت عدة حروب منها الحرب العراقية الإيرانية، واحتياج العراق للكويت، يضاف إلى ذلك أن المنطقة تتمتع بمخزون استراتيجي من مخزون الطاقة العالمي، الأمر الذي يتطلب توفير الأمن والدفاع لهذه الحقول النفطية ضد أي عدوان [كاوي ; 2018، 20].

لذا تعد الصراعات التي تعاني منها دول الشرق الأوسط السبب الرئيس في زيادة الانفاق العسكري بحيث تعمل على دخول الدول فيما يعرف بسباق التسليح،

بحيث يخصص للقطاع العسكري موارد هائلة مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد القومي الامر الذي أدى إلى انخفاض مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي [فضل الله ; 2017، 61] ويمكن تلخيص أهم الدوافع الاقتصادية التي تسهم برفع درجة التسلح وزيادة الانفاق العسكري كما يأتي [هلال ; 2015، 3] :-

١. حماية الاقتصاد الوطني وما تتمتع به الدولة من موقع استراتيجي وثروات طبيعية .

٢. حماية البنية التحتية والهيكل الارتكازية الصناعية على وجه التحديد .

٣. تقليل الضغط السياسي الناجم عن العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدولة إذ تجد اللجوء إلى زيادة التسلح كماً ونوعاً وتعزيز قدرتها العسكرية إشعاراً بالرد على ذلك، فطالما استعملت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الحالات أداة للضغط السياسي فضلاً عن القروض الممنوحة ولا سيما للبلدان النامية لتجعلها ضمن دائرة التبعية الاقتصادية وفي بعض الاحيان للتبعية السياسية.

٤. الرغبة في التفوق والتأثير الاقتصادي الذي يزداد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية .

٥. مواجهة الضغوط الاقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل الدول الاخرى ليتم عندها التلويح باستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط .

٦. في بعض الحالات تكون زيادة الانفاق العسكري ورفع مستوى التسلح واستخدام السلاح عدائياً وليس دفاعياً اي بغرض الاستيلاء على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، أو إخضاع منطقة معينة أو إقليم يمتلك الوفرة في المعادن والأحجار الكريمة .

وهذا ما يبرر تزايد الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط الذي بلغ (175) مليار دولار في عام (2017) اي حوالي (11%) من اجمالي الانفاق العسكري العالمي [إبراهيم وآخرون ; 2019، 19].

وبسبب الصراعات والنزاعات الداخلية المسلحة ارتفع حجم الانفاق العسكري العراقي من (1339) مليار دينار عام (2015) إلى (70000) مليار دينار عام (2018) حيث شكل الانفاق العسكري جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي إذ بلغ نحو (5.3%) عام (2015) ثم استمر بالانخفاض على الرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي .

أما لبنان فقد حافظ على نسب متقاربة من حصة النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي وكما هو موضح في الجدول (3) أدناه .

جدول (3) الانفاق العسكري لبعض دول الشرق الأوسط ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

للسنوات (2011-2018) بالاسعار الجارية للعملة المحلية

الدول	2011	GDP %	2012	GDP %	2013	GDP %	2014	GDP %	2015	GDP %	2016	GDP %	2017	GDP %	2018	GDP %
العراق	60000	2.3	9187	1.9	1700	3.3	2969	3.0	1339	5.3	6758	3.5	10000	3.8	70000	2.7
اليمن	447	4.9	470	4.6	543	4.1	685	4.0	-	-	-	-	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	20000	4.1	90000	4.0	8095	4.2	2124	4.7	6919	4.5	9233	5.2	9920	4.6	4153	5.0
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: الجدول من اعداد البانكة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية، متاح العنوان التالي
<https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators>

- لا تتوفر بيانات

لا تتوفر بيانات

يتضح مما سبق أن هناك علاقة قوية بين القوة الاقتصادية وحجم الإنفاق العسكري، فكلاهما يعزز ويقوي الآخر، ففي الوقت الذي تكون فيه القوة الاقتصادية قاعدة تمويل للنفقات العسكرية، تكون القوة العسكرية الوسيلة المثلى لحماية الاقتصاد الوطني من أي مخاطر ممكن أن تلحق بالأمن الوطني .

رابعاً: انخفاض معدلات الاستثمار

تعد منطقة الشرق الأوسط فرصة للمستثمرين نظراً لكبر حجم الاقتصاد حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (3) ترليون دولار، لكن لا تتمتع

المنطقة كلها بنفس البيئة الاقتصادية حيث هناك اسواق ومناطق تسودها صراعات وأزمات سياسية واقتصادية ينفر منها المستثمرون [حسنين ; 2019، 1].

إذ افرزت هذه الصراعات والأزمات مجموعة من العوامل الطاردة للاستثمار من خلال اختلال العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في كبح الاستثمار بما يلي :-

أ- الإضرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للصراعات .

ب- وجود اختلالات في التشريع والقضاء والأنظمة الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وممارسة المركزية وتعقيد الإجراءات، حيث تشير الكثير من المعلومات والدراسات إلى تدني النمو في الناتج القومي الإجمالي في الدول التي تشهد صراعات، وضعف البنية الأساسية، وهبوط مستوى الإنتاجية، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدل نمو الاستهلاك بمعدلات تتجاوز معدل نمو الإنتاج، وتساعد العجز في الميزانية العامة، وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والاعتماد الكبير على الموارد الخارجية، وزيادة العرض النقدي، وارتفاع معدل التضخم .

ت- انخفاض مستوى البنية التحتية، وتراجع في جودة التعليم وتزايد نسبة الأمية وارتفاع معدل البطالة، واتساع قاعدة الفقر وتدهور مستوى معيشة المواطن، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتكدس الوظيفي في المدن والتباين الكبير في مراحل التنمية بين الحضر والريف والمحافظات .

ث- ارتفاع درجة المخاطرة، وسوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للاستقرار الأمني والاقتصادي.

وبينت دراسة شملت دول ليبيا ومصر وتونس وسوريا واليمن بالإضافة إلى البحرين أن التكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا بلغت (14.2) مليار دولار، بينما وصلت في سوريا إلى (27.3) مليار دولار، أما في مصر فكانت (9.79) مليار دولار ، وفي تونس بلغت (2.52) مليار دولار ، في حين بلغت التكلفة في اليمن حوالي (0.98) مليار دولار [الشعافي وآخرون ; 2015، 41] .

فخلال الصراعات يتم تحويل الموارد الاقتصادية نحو الانشطة غير المنتجة مما يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار، ويتضح من الجدول (4) تباين معدلات الاستثمار في الدول التي حصلت فيها الصراعات، فقد سجل معدل نمو الاستثمار في اليمن انكماشاً بنسبة (-32.9%) عام(2018) مقارنة بحوالي (-29.4%) عام (2017)، وفي العراق انكمش معدل نمو الاستثمار بنحو (-7.2%) عام (2017) مقارنة بنحو (2.3%) عام (2018)، ويعود هذا التباين في معدلات الاستثمار إلى الصراعات والاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده دول الشرق الأوسط مصحوباً بانخفاض أسعار النفط والظروف غير المواتية للاستثمار.

جدول (4)

معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في بعض دول الشرق الأوسط
(نسب مئوية) للمدة (2017-2018)

الدول	معدل الاستثمار 2017	معدل نمو الاستثمار 2017	معدل الاستثمار 2018	معدل نمو الاستثمار 2018
العراق	8.6	-7.2	11.6	2.3
اليمن	5.5	-29.4	20.8	-32.9
سوريا	-	-	5.0	14.7
لبنان	21.2	4.3	19.2	1.8
فلسطين	22.8	16.9	24.2	7.0

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 و 2019، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ص 31، وص 34 على التوالي.

يتضح مما سبق أن بعض دول الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين) بدأت بتحويل الموارد الاقتصادية لصالح الاستثمارات، وهذا بالطبع بنسب متفاوتة فيما بين الدول، ما عدا اليمن التي انخفض فيها معدل الاستثمار نتيجة تحويل مواردها الاقتصادية نحو الانشطة غير المنتجة في البلد .

خامساً: تدني مؤشرات التنمية البشرية

أثرت الصراعات على مؤشرات التنمية البشرية بجميع جوانبها، إذ تدهورت الخدمات الصحية والتعليمية وازدادت عمقاً مع ازدياد امد الصراع. إذ تؤدي الوفيات الناجمة عن الصراعات إلى تقصير امد الحياة .

فعلى المستوى العالمي، تؤدي (5) سنوات من الصراع إلى تقصير أمد الحياة إلى (4.5) سنوات . وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شأن هذا الانحسار أن يقصر معدل أمد الحياة من (72) إلى (67.5) سنوات.

غير أن البيانات الواردة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير إلى أن الصراع يدوم (4) سنوات ويحمل تأثيراً سلبياً أكبر على أمد الحياة، ما يؤدي إلى تراجع يقارب (5) سنوات . كما ويساهم معدل وفيات الأطفال الرضع المرتفع مساهمة بارزة في تقصير أمد الحياة في بلدان المناطق المتأثرة بالصراع [البنك الدولي ; 2011، 15] .

وإذ يبدو متوسط ارتفاع معدل وفيات الرضع سنوياً بنسبة (1.17%) لكل صراع أمراً بسيطاً، غير أن تأثيره التراكمي يترجم بارتفاع عدد وفيات الرضع مقارنة بالوفيات المباشرة خلال المعارك. كما أن تأثير الصراع على معدل وفيات الرضع يستمر سنوات بعد انتهاء العنف، ويعزى ذلك جزئياً إلى تأثيره على الخدمات والبنى التحتية الصحية .

ومن جانب آخر يخلف الصراع أثراً سلبياً على جودة التعليم ومعدلات المساواة في النوع الاجتماعي في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية وأدى إلى ضياع سنوات من التحصيل الدراسي في سوريا واليمن والعراق وليبيا. وأكثر من (50.8%) ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة في سوريا حرموا من الانتظام في الدراسة في (2014-2015) [ديفاراجان ومتقي ; 2016، 14] .

ومن الطبيعي أن الصراعات الطويلة تقوض النمو الاقتصادي وتقلص الإيرادات الحكومية وتحول الانفاق بعيداً عن التعليم نحو القطاع العسكري .

وقد أدى استمرار الصراع إلى عدم قدرة الوصول إلى خدمات المياه. إذ تشير الدراسات الاقتصادية القياسية أن سنة واحدة من الصراع الفرعي تحد من عدد السكان الذين يتمتعون بقدرة الوصول الملائمة إلى خدمات المياه بنسبة (0.9%) تقريباً. ونجد أن قرابة (10%) من سكان منطقة الشرق الأوسط لا يحظون بالوصول الكافي إلى المياه، وأنه بعد (5) سنوات من الصراع ترتفع هذه

النسبة إلى ما يقارب (15%) ولعل اللاجئين والمهجرين داخلياً هم أكثر من يتكبدون الآثار السلبية الناجمة عن الصراع [البنك الدولي; 2011، 17].

وللصراعات آثار سلبية على حياة الفقراء من خلال ما تسببه من تفكيك للعلاقات والروابط الاجتماعية بين الأسر، فيقلل الصراع رأس المال البشري عن طريق نشر الفقر. وغالباً ما يزداد الفقر في بلدان الصراع مع انخفاض فرص العمل، حتى خارج المناطق المتأثرة مباشرة بالعنف، فقد استحوذت النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في اليمن على رأس دول الشرق الأوسط، فقبل الحرب كان أكثر من نصف السكان يعيشون في فقر مدقع (تحت خط الفقر البالغ 1.90 دولاراً يومياً وأكثر من نصف الشباب عاطلون. وهذه الأرقام أخذت في الزيادة منذ اندلاع الحرب، فأكثر من (20) مليون شخص أو (80%) من اليمنيين يعتبرون الآن فقراء [ديفاراجان ومتقي; 2016، 21].

وتتفاقم آثار الصراعات لترفع معدلات البطالة في دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها سوريا والعراق واليمن وليبيا، فقد ارتفعت نسبة البطالة في سوريا من (8.4%) عام (2010) إلى أكثر من (50%) عام (2013). وتأثرت لبنان والأردن بشكل غير مباشر بالأوضاع في دول الجوار.

ويؤثر الصراع على رأس المال المادي والبنية التحتية من خلال الضرر والتدمير. فقد تعرضت المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والطاقة والصرف الصحي إلى أضرار بالغة.

وفي بعض الأحيان أزيلت نظم حضرية تماماً. فضلاً عن تدهور البنية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالنفط والزراعة والصناعات التحويلية، وما لذلك من تداعيات على النمو والمالية العامة وعائدات التصدير واحتياجات النقد الاجنبي. ففي سوريا تعرض أكثر من ربع الرصيد من المنازل إلى التدمير أو الضرر منذ بداية الحرب، بينما أدى الضرر الذي تعرضت له البنية التحتية في اليمن إلى تفاقم حالات الجفاف وأسهم في انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض بشكل حاد.

كما أثر الصراع على الاقتصادات من خلال تعرض التنظيم الاقتصادي والمؤسسات للضرر، فقد كان تدهور الحوكمة الاقتصادية حاداً في الوقت الذي كانت فيه جودة المؤسسات ضعيفة بالفعل قبل اندلاع الصراع . كما كان في العراق وسوريا واليمن، وقد أدى هذا الضرر إلى تراجع إمكانية الوصول وارتفاع تكاليف النقل وانقطاعات في سلاسل الامداد والشبكات.

ويمكن ان تصبح المؤسسات عرضة للفساد في محاولة أطراف الصراع السيطرة على النشاط السياسي والاقتصادي ، فقد يعاد توجيه الانفاق المالي العام والائتمان مثلاً إلى الدوائر الانتخابية ومؤيدي السلطة، وبشكل أعم، شهدت الكثير من المؤسسات الاقتصادية المؤثرة- البنوك المركزية ووزارات المالية وهيئات الضرائب والمحاكم التجارية- انخفاضاً في فعاليتها لأنها فقدت الاتصال بالمناطق الأكثر بُعداً من البلد.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة الاضطرابات التي تعرض لها التنظيم الاقتصادي تزيد بأكثر من (20) ضعف عن التدمير الرأسمالي في السنوات الست الأولى من الصراع السوري [اديموس وآخرون; 2017، 20].

يتضح مما سبق أن الصراعات تؤثر سلباً على مؤشرات التنمية البشرية، إذ تعمل على استنزاف كافة الموارد الاقتصادية والبشرية لتلبية متطلبات المؤسسة العسكرية هذا من جانب ، ومن جانب آخر تعمل الصراعات على تدمير البنى التحتية فضلاً عن تدهور البنية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالنفط والزراعة والصناعات التحويلية .

المبحث الثالث : قياس أثر الصراعات على اقتصادات دول الشرق الأوسط .

يهدف هذا المبحث إلى القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات السلاسل الزمنية لتقدير أثر الصراعات على الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط (العراق أنموذجاً) خلال المدة (1990-2018).

وقبل القيام بعملية التقدير سيتم إعطاء وصف للنموذج القياسي المستخدم من حيث عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة والطريقة المستخدمة في التقدير، ثم عرض نتائج التقدير وتفسيرها.

أولاً: عينة البحث :

تم اختيار (العراق) عينة البحث كونه أكثر دول الشرق الأوسط التي شهدت زيادة في حدة الصراعات للمدة (1990-2018) وتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ثانياً: متغيرات البحث :

أ- المتغير التابع : ويمثل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2015) ويرمز له بالرمز (GDP) وهو المؤشر الممثل للنمو الاقتصادي، ويستخدم عادة كمؤشر لقياس مستوى معيشة الدولة.

ب- المتغيرات التفسيرية :

١. نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق الحكومي ويستخدم لغرض تقييم سياسة الدولة ومدى

٢. تركيزها على الاستثمار في التعليم مقارنة مع القيمة المقدرة للاستثمارات الحكومية الاخرى، ويرمز له بالرمز X1 .

٣. نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من الانفاق الحكومي ويرمز له بالرمز ويستخدم لغرض تقييم سياسة الدولة ومدى تركيزها على الاستثمار في الصحة مقارنة مع القيمة المقدرة للاستثمارات الحكومية الاخرى X2 .

٤. معدل الاستثمار : وهو من المؤشرات المهمة في تفسير النمو الاقتصادي ويرمز له بالرمز X3 .

٥. معدل التضخم ويرمز له بالرمز X4 .

ثانياً : تقدير النموذج القياسي:

تم تقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي (spss Model- Multipleline(Regression) لتحديد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ولتقدير اثر الصراعات على اقتصادات دول الشرق الأوسط للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠) العراق أنموذجاً ، تم الحصول على النتائج التالية :-

جدول رقم (5) تحديد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

VARIABLES	Coefficient	S.D	T-value	P-value
Health	6.467	4.965	1.302	0.205
Education	-1.353	4.965	1.302	0.759
Inflation	-2.066**	-.475	8.116E7	0.018
Invest GDP	151968.426	1.585	0.000	1.000
Constant	1.010E11**	2.674	3.777	0.001
R Square	0.368			
Adjusted R Square	0.263			
F-test (p-value)	3.498 (0.22)			

Note: ***, **and* indicate significance levels at 1%, 5% and 10% respectively

Multiple regression models for in constant prices of the US dollar in 2015.

لتحليل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، ويبين النموذج قيمة معامل التحديد (R^2) ان المتغيرات المستقلة تفسر تقريباً (٠.٢٦٣) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (GDP) وباقي النسبة تفسرها متغيرات اخرى غير متضمنة في النموذج ويعزز ذلك معامل التحديد المعدل (R) البالغة قيمته (٣٤.٩٪) مما يشير إلى علاقة قوية إلى حد ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. لذا ندرك أن النموذج مع المؤشرات هو نموذج أفضل بشكل ملحوظ . ووفقاً لنتائج الانحدارات الخطية المتعددة كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تكشف المتغيرات المستقلة الأخرى عن علاقات مهمة. يمثل ناتج المعامل ذي الدلالة الإحصائية "الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي" تأثيراً سلبياً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام (٢٠١٥).

الاستنتاجات

١. أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية التي تتبعها الدول في ادارة وتنظيم مجمل الفعاليات الاقتصادية تعد عاملاً مهماً في توجيه الانفاق نحو القطاعات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد، حيث نلاحظ ان كلاً من (العراق، سوريا، لبنان) بدأت تخطو خطوات باتجاه رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة باليمن وفلسطين .

٢. تراجع أداء السياسات المالية والنقدية في دول الشرق الأوسط نتيجة زيادة حدة الصراعات واستمرارها، والتي تؤدي في بعض الاحيان إلى إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بظهور حالة من التضخم والذي يعد سبباً رئيسياً في تخفيض حجم الادخار الوطني وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلد .

٣. هناك علاقة قوية بين القوة الاقتصادية وحجم الإنفاق العسكري، فكلأهما يعزز ويقوي الآخر، ففي الوقت الذي تكون فيه القوة الاقتصادية قاعدة تمويل للإنفقات العسكرية، تكون القوة العسكرية الوسيلة المثلى لحماية الاقتصاد الوطني من أي مخاطر ممكن ان تلحق بالأمن الوطني .

٤. ان بعض دول الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين) بدأت بتحويل الموارد الاقتصادية لصالح الاستثمارات، وهذا بالطبع بنسب متفاوتة فيما بين الدول، ماعدا اليمن التي انخفض فيها معدل الاستثمار نتيجة تحويل مواردها الاقتصادية نحو الانشطة غير المنتجة في البلد .

٥. للصراعات تأثير سلبي على مؤشرات التنمية البشرية، إذ تعمل على استنزاف كافة الموارد الاقتصادية والبشرية لتلبية متطلبات المؤسسة العسكرية هذا من جانب ، ومن جانب آخر تعمل الصراعات على تدمير البنى التحتية فضلاً عن تدهور البنية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالنفط والزراعة والصناعات التحويلية .

٦. وفقا لنتائج الانحدارات الخطية المتعددة كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم، بينما لم تكشف المتغيرات المستقلة الأخرى عن علاقات مهمة. ويمثل ناتج المعامل ذي الدلالة الإحصائية "الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي" تأثيراً سلبياً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام (٢٠١٥).

التوصيات

١. أن نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها، وعلى مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح التي غالباً ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق .

٢. إن مراقبة الاقتصاد ومؤشراته مهمة جداً، والتدخل في الوقت المناسب ضروري حتى يتم ضبط الاقتصاد وتصحيح مساره إلى معدلات النمو المستهدفة سواء في نمو الناتج المحلي الإجمالي أو عودة الاستقرار إلى مؤشر التضخم واستقراره عند معدلات مقبولة.

٣. تقليل نسب الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي وتحويل الانفاق للقطاع الصحي والتعليمي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع سياسات نقدية فعالة .

٤. تعد زيادة الاستثمارات من أهم الأولويات في دول الشرق الأوسط من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ، ولتحقيق ذلك يستلزم تحويل الانفاق من الاستخدامات غير المنتجة إلى الاستثمار .

٥. الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال الاعتماد على بيانات ومعلومات تمثل الأساس في وضع السياسات التنموية والاقتصادية الكفيلة بإزالة العقبات التي تعيق عملية التنمية في البلاد .

المصادر :-

- ابراهيم، حسام وآخرون(2018-2019) التقرير الاستراتيجي (حالة الاقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط تحرير شادي عبد الوهاب واحمد عثمان. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1 .
- اديموس، فيل دي وآخرون(2017) تكلفة الصراع (الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة) مجلة التمويل والتنمية . صندوق النقد الدولي، العدد54 ، الرقم 4 .
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019. صندوق النقد العربي. ابو ظبي، 2019 .
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 صندوق النقد العربي. ابو ظبي .
- بنافي، ريناس (2017) ظاهرة الصراعات الأثنية: الصراع الكردي في العراق نموذجاً. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية .
- البنك الدولي(2011) الحد من خطر الصراع، الصراع والامن والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. دراسة اقليمية حول الصراع، والهشاشة والتنمية .
- بو زيدي، عبد الرزاق (2015) التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الوسط- دراسة حالة الازمة السورية (2010-2014). رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- بيدر، زيد احمد و عبد الجبار، هند محمد (2015) دور المصالحة في حل الصراعات العربية الداخلية(نماذج مختارة). مجلة تكريت. المجلد2، السنة 2 ، العدد 2 .

- جبريل، امجد احمد (2016) اتجاهات وامكانات اعادة الاستقرار في العالم العربي. مجلة دراسات شرق أوسطية. مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات. السنة(20)، العدد(76) .
- حسنين، محمد ثابت (2019) تقييم حول أفضل الدول من حيث المناخ الاستثماري بمنطقة الشرق الأوسط. مقال منشور. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية .
- حماد، كمال (1998) النزاعات الدولية-دراسة قانونية دولية في علم النزاعات. الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى .
- خير، حسام ممدوح (2016) مصادر الصراع الدولي لمراحلتي الحرب الباردة وما بعدها. مجلة تكريت للعلوم السياسية . المجلد 2. السنة 2 ، العدد 5 .
- ديفاراجان شاننا، ومتقي ليلي. (2016) "الآثار الاقتصادية للحرب والسلام" الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير/كانون الثاني، البنك الدولي، واشنطن العاصمة .
- زواوي، نعيمة (2014) الصراعات الاثنية والدينية في افريقية – دراسة حالة نيجيريا. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3 .
- سرور، نبيل (2016) الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية. مجلة الدفاع الوطني اللبناني . العدد(96) .
- سليمان، اسعد (2017) العراق: جذور الصراعات الداخلية- ملفات اقليمية . المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الشعافي، نجيب محمد حمودة وآخرون (2015) التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في دول الربيع العربي مع الإشارة إلى السياحة في ليبيا. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والاربعون .

- عاطف، سهرير علي (2016) الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي. ورقة عمل، جزء من كتاب الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية (2011-2015). دار كنعان للطباعة والنشر. الجمهورية اليمنية، صنعاء .
- عمر، ايمن (2019) الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الواقع والتداعيات. مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports>
- فضل الله، والي الدين (2017) اثر الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة حالة السودان خلال الفترة (1993-2013) أطروحة دكتوراه. جامعة النيلين. الخرطوم .
- قاعدو، يحيى (2017) صفقة القرن بين الواقع والمتوقع جزء من كتاب الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب" مؤلف جماعي . الطبعة الأولى. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا .
- قبلان، مروان (2016) الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية. مجلة سياسات عربية. العدد 18 .
- كاهي، مبروك (2018) استراتيجيات التسليح واثرها على منظومة الدفاع الوطنية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المجلد(1). العدد(1)، المركز الديمقراطي العربي برلين- المانيا .
- المدلل، وليد حسن و أبو عامر، عدنان عبد الرحمن (2013) دراسات في القضية الفلسطينية. الطبعة الأولى. جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة- فلسطين .

- مقلد، اسماعيل صبري (1991) العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. المكتبة الاكاديمية. القاهرة .
- منطاوي، محمد محمود (2015) الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي. المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الأولى .
- نزال، حسبان شكري خليل (2010) النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت .
- هلال، علي كاظم (2015) الإنفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2012) مجلة الكوت. جامعة واسط، العدد 20 .
- <https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators>
- saitoti,george. the fight against money laundering and corruption in Africa. International summit on transnational crime. Paris,france,2009 .

ملحق رقم (١)

جدول يبين الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للدولار الامريكي في عام (2015) للمدة (1990-2018)

السنوات	الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي	الانفاق الحكومي العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم المقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالاسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015
	X1	X2	X3	X4	GDP
1990	0.1	112.1		3.6	65168019446.21
1991	0.1	11.3		181.0	22078979990.11
1992	0.1	12.8		83.6	27738749352.68
1993	0.1	14.2		207.7	41212033007.47
1994	0.1	14.90		448.5	39308939427.38
1995	0.1	11.60		387.3	32111222895.21
1996	0.1	13.3		-16.1	48050792051.35
1997	0.1	1.54		23.1	58565770888.97

78980097364.00	14.8		0.65	0.1	1998
92866588177.38	12.6		0.52	0.1	1999
94172733348.4	5.0	19.5	0.34	0.1	2000
96343713364.64	16.4	18.5	0.3	0.1	2001
89695823508.54	19.3	19.3	0.25	0.1	2002
60005309609.40	33.6	17.9	0.2	4.2	2003
92503535400.47	27.0	5.9	7.5	2.98	2004
94053181114.69	37.0	11.5	7.9	3.20	2005
99356180828.11	53.2	22.8	8	3.20	2006
101232561412.06	-10.1	16.1	8.2	4.42	2007
109562084989.00	12.7	20.6	8.6	4.16	2008
113264515534.87	6.9	26.1	9.2	4.96	2009
120516349588.04	2.9	25.9	10.3	4.81	2010
129611081201.50	5.8	9.9	10.2	4.82	2011
147674239030.60	6.1	21	12.6	2.35	2012
158939093270.27	1.9	21.6	12.3	2.39	2013
159252448245.86	2.2	22.6	11.4	2.38	2014
166774104911.48	1.4	13.6	11.3	1.70	2015
189767872854.24	0.6	10.7	11.5	1.70	2016
182617251640.74	0.2	14.9	12.8	1.70	2017
180864221653.44	0.4	14.7	12.9	1.5	2018

- المصدر: 1. البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الانترنت
<https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators>
2. مؤشرات الصحة من مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. متاح على الانترنت
<http://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة .
4. محمد امين مخيمر وموسى فايز ابو طه (2009) طريق لم يسلك بعد- الاصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. دار الكتاب الجامعي. دولة الامارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى ، ص 544-500 .

ئامانجى ئەم توۋىڭىنەۋە بىرىتتە لە زانىنى كارىگەرىيە ئەرىنى و نەرىنىيەكانى ناكوكىيەكان ۋە شىۋقەكردنى ئەم كارتىكرىدنانەى كە ئەم ناكۆكىيەكانە لەسەر گەشەى ئابورى و كۆمەلايەتى دروستى دەكەن، بە شىۋەيەك كە گرنگىرەن گرىمانەكانى توۋىڭىنەۋە بىرىتىن لە لىكۆلىنەۋە لە كارىگەرى نەرىنى و ئەرىنىيەكانى ناكۆكىيەكان لەسەر تىكرپاى بەرھەمى ناۋخۆيى لە ولاتانى رۆژھەلاتى ناۋەراست كە ناكۆكىيەكان تىدا بەدى دەكرىن. ۋە لىكۆلىنەۋە لە ئاستى ئەو رۆلەى كە تاكەكان يان كۆمەلەكان يان دامەزراۋەكان يان دەولەتان دەگىرن لە پىرۋسەى گەشەپىدان لە ھەموو روۋىكەۋە، ئەمە لە كاتىكدايە كە توۋىڭىنەۋە رىبازى شىكارى و ھەلسەنگاندن دەگرىتەبەر بۆ سەلماندىن يان رەتكىرنەۋەى گرىمانەكان. دواى ئەۋەى ئەنجامەكانى توۋىڭىنەۋە دەرچوون لە روۋى فاكىتەرى ئامارى گرنگىرەن بىرىتى بوو لە "ۋەبەرھىنان ۋەك پىژەيەكى سەدى لە تىكرپاى بەرھەمى ناۋخۆيى" بە نرخە جىگىرەكان ۋە بە دولارى ئەمىرىكى بۆ سالى (۲۰۱۵). دواى ئەو پىشنىارەكان دىن كە زىادكردنى ۋەبەرھىنان بىرىتتە لە گرنگىرەن كارە لە پىشنىەكان لە ولاتانى رۆژھەلاتى ناۋەراست لە پىنناۋ زىادكردنى تىكرپاى پىژەى گەشەپىدانى ئابورى ۋە دەستەبەر كردنى ھەلى كارى نوئى، ۋە بۆ گەيشتن بەمەش پىۋىستە ئەو خەرجىيەنى كە بەرھەمەين نىن بگورىن بۆ ۋەبەرھىنان.

ۋوشە سەرەكىەكان: ناكۆكىيەكان، كارىگەرىيەكان، ناۋچەى رۆژھەلاتى ناۋەراست، گەشەى ئابورى.

Abstract

This research aims to identify the negative and positive effects of conflicts and clarify the effects that conflicts have had on economic and social development, as the most important hypothesis of the research is to verify the negative and positive effects of conflicts on the gross domestic product of the Middle East countries that witnessed the conflicts. And verify the extent of the role that individuals, groups, institutions, or the state play in the development process in all its aspects. The research followed the analytical and standard approach to verify the proof or denial of the assumptions. Then the research came out with results, the most important of which are the results of the statistically significant factor, "Investment as a percentage of the Gross Domestic Product", a negative impact on the GDP at constant prices of the US dollar in (2015), and then the most important recommendations were to increase investments among the most important priorities in Eastern countries. In order to increase economic growth rates and create new job opportunities, and to achieve this, it is necessary to transfer spending from unproductive uses to investment.

Key words: conflicts, impacts, Middle East region, economic growth .

